يوما وفي الثاني عن تسعة وفي الثالث من ثلثة للصحيحين وقيل بل يصوم عن كل صاع يوما في الكل فان لم يجد ففي التفصيل المذكور للصحيح وحمل على الاستحباب وذهب الحلي الى ان الخصال الثلث على التخيير لظاهر الاية وله الصحيح كل شئ في القرآن او فصاحبه بالخيار ويختار ما شاء وكل شئ في القرآن فمن لم يجد فعليه كذا فالاولى الخيار اي ما ذكر او لا هو المختار ولا يخفى ان قوة لا يمكن حمل ما دل على الترتيب على الاستحباب الا ان الاولى احوط وفي قتل الحمام وهو كل مطوق شاة للصحاح وفي القطاة حمل قد فطم ودعى للصحيح وكذا الحجل والدراج بلا خلاف في الاربعة وفي الحمر من اصاب قطاة او حمامة او دراجة او نظيرهن فعليه دم وفي العصفور والقنبرة والصعوة مد من طعام عند الاكثر للخبر والصدوق في كل طير شاة للصحيح في محرم ذبح طيرا ان عليه دم شاة يهريقه فان كان فداء حديا وحمل صغير من الظبان وهو قوي وفي القنفذ والنضب واليربوع جدي على المشهور للنص والحق الشيخين بها الشبهها والحاقي حمل قطيم وفي الحمامة عند الاكثر للصحيح وقيل كبقر من طعام للصحيح لا خر وخبر في المبسوط جمعا وهو الاصح وان كان كثيرا فشاة للصحيح وان شق الخرز فلا شئ عليه للصحيح وفي السقاة الفالية كف من طعام على المشهور للخبرين وفي الصحيح وغيره الغالية وقيل لا شئ عليه ولا يبعد في كسر بيضة العقعق اذا تحرك فيها الفرخ من الابل وقيل التحرك ارسال الفحولة الابل في اناث منها بعد البيض فما تتج فهو هدي بالاجماع والصحاح فيهما سواء كسرها بيضه او بدنه للصحيح فان عجز ففي كل بيضة شاة ومع التحرك طعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام بالنص والاجماع وفي الصحيح عن رجل محل اشترى لمحرم بيض نعام فاكله المحرم

فما على الذي اكله فقال على الذي اشتراه لكل بيضة درهم وعلى المحرم لكل بيضه شاة وبمضمونه افتى الاصحاب وفي انسحاب الحكم عموما في النص وجهان وفي بيضة القطاة مع التحرك بكسرة من الغنم للصحيح وقيل نخاض منه للخبر وقيل زيادة فداء البيضة عن فداء الاصل ويكمله على ما اذا صاد واكل كما في حديث العمامة وقيل التحرك ارسال الفحولة الغنم في اناث منها بعد البيض فما تتج فهو هدي بالاجماع والصحيحين ومع التحرك بيض العمامة على المشهور ومستنده غير واضح وفي بيض الحمام المحرك درهم يشترى به العلف لحمام الحرم ان كان حرميا للصحيح وغيره والاصح جواز التصدق به ايضا وفاقا للمصدوق ولو وجد التحريك في الصحيح الاخر وبيض القبج كبيض القطاة على المشهور ولم نجد دليله والقاضي الحقه ببيض الحمام وهو اولى لانه صنف منه وكل ما لا تقدير فيه ففيه قيمته بلا خلاف لتحقق الضمان الموجب كذلك والصحيح وفيما سوى ذلك قيمته وفي الصحيح بعد ان جملة من فداء الصيد ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فمن لم يجد صيام ثلثة ايام ولا فرق في نحو من ذلك بين العمد والنسيان بالاجماع والصحاح ويتكرر الكفارة في الثاني مع تكرر الصيد بالنص والاجماع اما في الاول ففولان والاصح عدم التكرار لظاهر ومن عاد فينتقم الله منه والصحيح فان عاد ففتل صيدا اخر لم يكن عليه جزاء وينتقم الله منه والقيمة في الاخرة وفي الحسن مثله ودليلهم على التكرار عموم فمن قتله والصحيح عليه كلما عاد كفارة وحمل على غير العامد ولو كان احدهما خطاء ولا تكرر وكذلك في امرأتين وقيل ان ارتفعا الى الحكم اجتمع عمدا لم يتكرر وعلى هذا الصيد للحاج حتى والمعتمر مكة على اشهر للصحيح وغيره والحق به في المشهور كل ما يلزم المحرم من فداء ودليله غير واضح مع ان

وفرضه حمل اوجد في التحاك وقيل التحرك